المسجد عند الفقيه ابي الليث والاصح عدمه عند السرخسي ووقف قاضيخان بان له
حكم عند اداء الصلاة حتى صح الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة وليس له حكمه في
حق المرور وحرمة دخول الجنب والحائض وفناء المسجد له حكمه حتى لو اقتدى ممن
صح وان لم تتصل الصفوف ولا امثلة المسجد وينبغي ان يختص بهذا الحكم دون
حرمة دخول الجنب ونحوه وفناؤه هو المكان المتصل به ليس بينه وبينه طريق
والمساجد التي على قوارع الطريق ليس لها جماعة راتبة في حكم المسجد لكن لا يعتكف
فيها دار فيها مسجد ان كانت لو اعتكفت كان للمسجد جماعة ممن فيها ولا يمنعون
احد من الصلاة فيه فهو مسجد جماعة تثبت فيه احكام المتقدمة وتصح فيه
الاعتكاف وان كانت لو اغلقت لم يكن لها جماعة ولو فتحت كان لها جماعة فليس
بمسجد جماعة وان كانوا لا يمنعون من الصلاة فيه يعني يكون بمنزلة مسجد الطريق
تثبت فيه الاحكام سوى جواز الاعتكاف ولو اتخذ في بيته موضعا للصلاة فليس له
حكم المسجد اصلا وكما يباح تركه للمسجد الى ثلث الليل ولا يترك اكثر من ذلك
الا اذا شرط الواقف او كان معتادا في ذلك الموضع ويجوز ان يدرس الكتاب
بوضوء قبل الصلاة وبعدها ما دام الناس يصلون فيه ولو دام لم يكن للمسجد امام
ومؤذن راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة بل هو الافضل اما لو
كان له امام ومؤذن فيكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة عندنا وعن ابي حنيفة
لو كانت الجماعة الثانية اكثر من ثلاثة يكره التكرار والا فلا وعن ابي يوسف
اذا لم تكن على هيئة الاولى لا يكره والا يكره وهو الصحيح وبالعدول عن المحراب
تحتمل الهيئة رجل بنى مسجدا في ارض غصب لا باس بالصلاة فيه ذكره في الاجناس
وذكر في الواقعات رجل بنى مسجدا على سور المدينة لا ينبغي ان يصلي فيه لانه
حق العامة فلم يخلص لله تعالى كما لو بنى في ارض مغصوبة ما في المسجد على
الناس ويجعله ارض لرجل يوخذ ارضه بالقيمة جبرا ذكره في المحيط رجل بنى
مسجدا وجعل لله تعالى فهو حق عمرته وعمارته وبسط الحصير ونحوها ه
والقناديل والاذان والاقامة فيه ان كان اهلا وان لم يكن فالرأي في ذلك
اليه وكذا ولد الباني وعشيرته من بعده اولى من غيرهم وان تنازع الثاني في
نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة فان كان من اختاروه اولى من الذي
اختاره الباني فاختيارهم اولى وان استووا فاختيار الباني اولى سئل ابو
القاسم عمن اشترى الدهليز او الحصير للمسجد ايهما افضل قال هما سواء قال
ابو الليث ان كان المسجد محتاجا الى احدهما فهو افضل وان كان سواء فالحاجة
كانا سواء في الثواب ويكره على باب المسجد والاصح عدم الكراهة في زماننا
لمناعة عن السراق ولا باس بنقش المسجد بالجص والساج وما اذن هب ونحوها كما

لا باس بتحلية المصحف لكن تركه اولى لان فيه من كرهه ويحمل الكراهة التكلف
بدقايق النقوش ونحوه خصوصا في جدار القبلة هذا اذا فعل من مال نفسه اما
المتولي فلا يجوز ان يفعل من مال الوقف الا ما يرجع الى احكام البناء حتى لو جعل
البياض فوق السواد للتقاضي كذا في الغاية **فصل** في مسائل شتى من كتب
الصلاة وهي الكعبة داخل الكعبة جايزة فرضا ونفلا خلافا لمالك
في المرض فان صلوا بجماعة فجعل بعضهم ظهره الى ظهر الامام جاز وكذا لو كان
وجهه او ظهره الى جنب الامام او وجهه الى وجهه جاز لانه تكره المواجهة
بلا حايل وان كان ظهره الى وجهه لا يجوز وكذا لو كان متوجها الى جهة توجه الامام
وهو اقرب الى الجدار منه واذا صلى الامام خارج الكعبة في المسجد الحرام ومحاذا
المقتدون حيث لها جاز لمن في غير جهته ان يكون اقرب اليها منه لا لمن كان
في جهته والصلاة فوقها بحيث يعد عند ناس كراهة وقالا لا يجوز اصلا وعند
الشافعي واحمد لا يجوز مالم يكن بين يديه سترة ذكره الزاهدي في شرح
القدوري والسجدات خمس صلبية وهي فرض وسجدة سهو وسجدة تلاوة وهما
واجبتان وسجدة نذر وهي واجبة بان قال لله علي سجدة تلاوة وانما تقيدها
بالتلاوة لا يجب عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف وسجدة شكر ذكر الطحاوي
عن ابي حنيفة انه قال لا اراه شيئا قال ابو بكر الزرنجري معناه ليس بواجب ولا
مسنون بل هو مباح لا بدعة وعن محمد انه كرهها قال ولكنا نستحبها اذا اتاه
ما يسره من حصول نعمة او دفع نقمة وبه قال الشافعي فيكبر مستقبل القبلة
ويسجد ويحمد الله تعالى ويشكره ويسبح ثم يكبر فيرفع راسه اما تفر يستب
فليس بقربة ولا مكروه وما يفعل عقيب الصلاة فمكروه لان اتخاذها في معتقدها
سنة او واجبة وكل مباح يودي الى المكروه انتهى والفتوى على ان سجدة
الشكر جايزة ليست بمستحبة ولا واجبة ولا مكروهة واما ما ذكر في المصنفات ان النبي
عليه السلام قال لفاطمة ما من مومن ولا مومنة يسجد سجدتين الى آخرها وذكر
فحديث موضوع باطل لا اصل له على ما حققناه في الشرح وذكر قاضيخان
لا باس ان يصلي على البساط والفروش واللبود والصلاة على الارض او ما
تنبته الارض افضل اذا دان يصلي في بيت غيره فالافضل ان يستاذنه وان
لم يستاذن فلا باس ولو صلى في بيت رجل يوم بادن من له السكنى رفع راسه
من الركوع او السجود قبل الامام عامدا نزول المخالفة بالموافقة معه ثوب
ديباج طاهر وثوب كرباس فيه من النجاسة قدر ربعه وليس له ما يلبسه يصلي
في الديباج شرح منية في صلاة جهرية من الناس من اقتدى
به احد يجهر بالسورة ان قصد الامامة والا فلا يلزمه الجهر جهر المنفرد في موضع